المطلوب:

صيغة جديدة لمجلس الأمن القديم

من"عصبة الأمم" الى "هيئة الأمم المتحدة". ومن الحرب العالمية الأولى الى الحرب العالمية الثانية، وماذا بعد؟ هل يعقل أن تستمر الصيغة القائمة لمجلس الأمن بأعضائه الخمسة الدائمين وبحق النقض (الفيتو) الذي ينعم به هؤلاء الأعضاء.

العالم يتغير بوتائر عالية السرعة. مراكز الثقل الاقتصادية تتغير هي الأخرى. الدورة الدموية التكنولوجية تتحرك خارج الاتجاهات التي صممها لها قادة العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك يظل مجلس الأمن بأعضائه الخمسة الدائمين وبحق النقض، دون نقض ودون تغيير يأخذ بالحسبان الخارطة السياسية الجديدة في عالمنا المتضائل هذا.

فهل يجوز في أيامنا هذه الاستمرار في اعتبار بريطانيا وفرنسا دولتين عظميين وتجاهل اليابان وألمانيا مثلا؟ وهل يجوز أن تظل حصة أوروبا وأمريكا ثلاثة أخماس النفوذ في مجلس الأمن، أو حتى أربعة أخماس، اذا اعتبرنا الاتحاد السوفييتي أيضا دولة أوروبية؟

إن مجلس الأمن بصيغته الراهنة لا يعكس حقيقة ميزان القوى في العالم، بل يؤكد رغبة الغرب الرأسمالي الكولونيالي، بأشكال الكولونيالية الجديدة، في استمرار السيطرة واحكام القبضة على مقدرات البشرية ومصائرها.

صحيح أن الهنود والعرب وشعوب أمريكا اللاتينية لا يملكون بعد المقومات الاقتصادية والتكنولوجية المتفوقة التي يستحوذ عليها الغرب، الا أن هذه الشعوب تملك احتياطيا عظيما في مختلف المجالات وهي تشكل ثقلا ملموسا في هيئة الأمم المتحدة. ومن حق هذه الشعوب أيضا أن "تتمتع" بحق النقض أسوة بالدول العظمى فعلا، والعظمى مجازا، وبقوة الدفع التاريخي.

وما لم تتحقق صياغة موازين القوى في اطار هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، بما يرضي تطلعات شعوب ما اصطلحوا على تسميته بالعالم الثالث، فان الساحة السياسية والاقتصادية الدولية ستظل عرضة لهزات أرضية لا يتوقعها أحد ولا يقدر عواقبها أحد.

لقد لحق بأغلبية البشرية ظلم تاريخي في مرحلة معينة، وتم تكريس هذا الظلم في تشريعات دولية كانت "منسجمة" مع الواقع التاريخي السابق، الا أنها غير قابلة للاستمرار. فليس من الطبيعي أن يكون لواحدة مثل مارغو تاتشر (أعتقد أنها ما زالت رئيسة وزراء بريطانيا التي كانت عظمى!) حق النقض في شؤون هي اليوم أكبر من بريطانيا بكثير.

لا بد من صيغة جديدة لمجلس الأمن القديم...

«العربي» ١٩٩٠/٩/١٩